ملحق اليوم

المدى

رئيس مجلس الادارة
رئيس التحرير
فخري كريم

جريدة سياسية يومية

20 صفحة
500 دينار

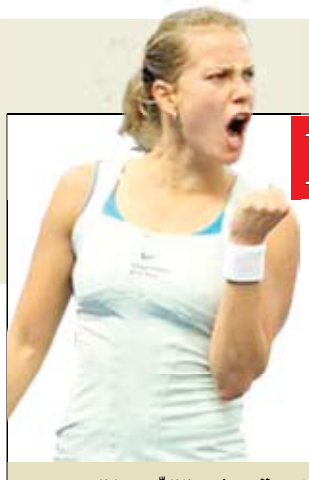

12

الرومانية بيغو تتوّج بلقب دورة طشقند

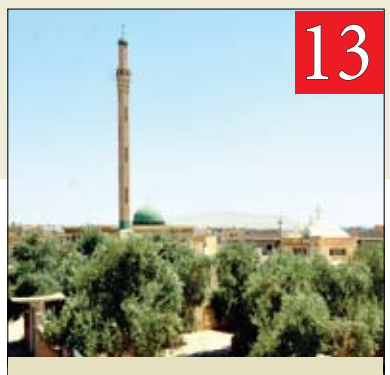

13

بعشيقة.. عناق روحي بين المساجد والكنائس والمعابد

19

صحيفة ايرلندية تتربح بنشر صور الاميرة كيت العارية

العدد (2594) السنة العاشرة - الاثنين (17) أيلول 2012

http://www.almadapaper.net Email: info@almadapaper.net

بعضهم سرق وهرب إلى "دولته الأخرى"

النزاهة النيابية: على المسؤولين إسقاط جنسياتهم المكتسبة أو الاستقالة

□ بغداد / محمد صباح

دعت لجنة النزاهة النيابية، جميع الوزراء ووكلاء الوزراء والنواب والمستشارين الذين يمتلكون الجنسية المكتسبة إلى إسقاطها بأسرع وقت ممكن، لافتة إلى أن بعض المسؤولين يستخدمون الجنسية المزدوجة كحصانة لهم في سرقة أموال الشعب والهرب إلى الخارج والاحتماء بالدول التي منحتهم هذه الجنسية.

وطالبت اللجنة الكتل السياسية بسن قانون يحدّ من ظاهرة الهروب والسرقة معاً، كاشفة أن هناك خمسة وزراء قد هربوا خارج البلاد ولن يتمكن القضاء من محاسبتهم، مشيرة إلى "أن من لديه اعتراض على إسقاط جنسيته المكتسبة عليه الذهاب إلى الدولة التي منحته تلك الجنسية ليتبوأ المناصب هناك".

ففي مقابلة مع "المدى"، كشف عضو لجنة النزاهة النيابية خالد العلواني "أن قضية مزدوجي الجنسية سببت لنا مشاكل كثيرة في ما يخص الفساد المالي والإداري"، لافتا إلى "وجود عدد كبير من الوزراء والنواب ووكلاء الوزراء يحملون أكثر من جنسية".

وأضاف "أن أكثر من خمسة وزراء في الحكومة السابقة مطالبون بإعادة الأموال التي سرقوها"، مستدركا "لكن الانتربول موقفه ضعيف جدا في ملاحقة هؤلاء المتهمين بقضايا فساد مالي وأداري"، موضحا "أن التجربة السابقة أثبتت أننا يتعذر علينا جلب هؤلاء السراق الى العراق كونهم يحتمون بجنسياتهم".

وتنص الفقرة رابعا من المادة ١٨ من الدستور النافذ (يجوز تعدد الجنسية للعراقي، وعلى من يتولى منصبا سياديا او امنيا رفيعا التخلي عن اي جنسية اخرى وينظم ذلك بقانون).

وبين "ان هناك مادة دستورية تنص على عدم السماح بتبوّء أي منصب حكومي لأشخاص مزدوجي الجنسية"، منوها الى "أن من يمتلك الجنسية العراقية حصراً هو من يحق له تبوء المناصب الحكومية مستقبلا"، داعيا من يمتلكون الجنسيات الاخرى الى إسقاطها فورا".

■ التفاصيل ص٢

كتل تشترط تحديد ولاية رئيس الحكومة لحضور المؤتمر الوطني

□ بغداد / غسان عادل

أخبرت القائمة العراقية والتحالف الكردستاني، التيار الصدري بأنهما لن يحضرا المؤتمر المزمع عقده بعد عودة رئيس الجمهورية جلال طالباني من رحلته العلاجية لبحث ورقة التحالف الوطني الإصلاحية في حال خلوها من بند ينص على تحديد ولاية رئيس الحكومة الحالية بدورتين متعاقبتين فقط، وقال النائب عن كتلة الاحرار جواد الحسناوي لـ "المدى": "القوى السياسية المشاركة في الحكومة من القائمة العراقية والتحالف الكردستاني أخبرتنا بأنها ستعتمد ورقة الإصلاح في حال تثبيت تحديد ولاية رئيس الحكومة بدورتين متتاليتين فقط، وبخلاف ذلك لن تحضرا أي اجتماع يعقد بعد عودة الرئيس طالباني من رحلته العلاجية". مستبعدا التوصل إلى حلول للازمة الراهنة "ستبقى قائمة لحين إجراء الانتخابات التشريعية المقبلة في العام ٢٠١٤ فليست هناك أية مؤشرات جدية تعبّر عن الرغبة في تجاوز الأزمة".

ويرى النائب عن التحالف الكردستاني محما خليل في إعلان الكتل النيابية رفضها المصادقة على قانون البنى التحتية "دليلا قاطعا على عمق الأزمة وانعدام الثقة بين الأطراف المشاركة في الحكومة".

وكان التيار الصدري عبر كتلة الاحرار المنضوية ضمن التحالف الوطني الذي يقود الحكومة قد طالب بتثبيت بند تحديد ولاية الرئاسات الثلاث بدورتين متعاقبتين ضمن الورقة الإصلاحية لضمان قبولها من قبل الاطراف الأخرى.

التخطيط: التعداد السكاني يراوح مكانه 2

ارتفاع الأسعار.. عبء يتجدد مع حلول العام الدراسي 6

مشروع يكلف ٣٧ مليار دولار مكتوب بصفحتين

نواب: رئيس الوزراء يريد فرض "البنى التحتية" علينا

□ بغداد / إياد التميمي

قال نواب ان رئيس الوزراء يريد فرض قانون "البنى التحتية" على البرلمان لأنه يراه مناسباً دون أن يوضح تفاصيل هذا القانون.

وذكرت عضو اللجنة الاقتصادية النائبة نورة سالم أن اقرار قانون البنى التحتية في جلسة اليوم أمر مستبعد، مرجحة تأجيله لحين تحقق التوافقات السياسية.

واضافت سالم ان "لجنة الاقتصاد والاستثمار ناقشت القانون في أكثر من اجتماع وكانت قد شخصت الكثير من الفجوات، مستغربة طلب المالكي بقانون فيه ٤٠ مليار دولار ويعده بورقتين.

وأشارت الى ان كتلا أخرى غير العراقية ترفض القانون كونه سيغرق البلاد بديون فوق طاقتها، بالإضافة إلى ان الأموال ستكون على سعر برميل النفط بهذه الفترة وهذه تعد كارثة اذا ما تم انخفاض سعر البرميل مستقبلا.

وأوضحت سالم أن المالكي كان دائما يتوعد بتعديل القانون إلا انه لم يفعل هذا وكأنه يحاول ان يفرض على السلطة التشريعية ما يراه هو مناسبا.

وطالبت سالم رئيس الحكومة أن يوضح القانون بتفاصيله خصوصا تلك المتعلقة بالتسديد، ومدى الفائدة التي ستقع على هذه الاموال.

من جانبه أكد وزير المالية رافع العيساوي إن "مشروع قانون البنى التحتية الذي تم عرضه من قبل رئيس الوزراء أمام مجلس النواب، يجب أن يكون مؤشراً في وزارة التخطيط لكي يكون ضمن الخطة الخمسية، وبموافقة المالية لكي نضمن إن الدفعة المالية يمكن تسديدها لكي لا يكون هناك قلق بشأن رهن الموازنة العامة بديون".

■ التفاصيل ص٣

الحرس الثوري الإيراني يعترف: لدينا قوات في سوريا

□ طهران / بي بي سي

قال قائد الحرس الثوري الإيراني محمد علي جعفري الأحد إن عناصر في الحرس الثوري موجودون في سوريا لتقديم العون غير العسكري وإن إيران ربما تنخرط عسكريا هناك في حالة تعرض سوريا لهجوم.

وهذا التصريح أول اعتراف من قائد عسكري رفيع بأن لإيران وجودا عسكريا في الأراضي السورية منذ بدأت الانتفاضة السورية قبل ١٨ شهرا وأسفرت عن مقتل عشرات الآلاف.

وحول تهديدات اسرائيل بضرب ايران، قال الجعفري إن الصواريخ الإيرانية سوف تستهدف اسرائيل حتى تتأكد "إنه لن يتبقى منها شيئا" إذا هاجمتها على حد قوله.

كما هدد المسؤول الإيراني رفيع المستوى بإغلاق إيران لمضيق هرمز وانسحابها من اتفاقية "الحد من الانتشار النووي" وضرب القواعد الأمريكية في الشرق الأوسط إذا تم مهاجمتها على خلفية برنامجها النووي المثير للجدل.

وجاءت تصريحات الجعفري النادرة، التي أطلقها في مؤتمر صحفي في طهران، تفصيلية على غير العادة وشديدة اللهجة.

وقال "لا اعتقد أن هذا الهجوم يمكن أن يشن دون تصريح أمريكي". وأضاف "الولايات المتحدة لديها الكثير من نقاط الضعف في المناطق المحيطة بإيران وقواعدها العسكرية تقع في مدى صواريخ الحرس الثوري".

صفقات الأسلحة تمرّرها الحكومة دون علم البرلمان!

شوان طه: عدم استتباب الأمن مقصود.. والمالكي يتحمل المسؤولية

□ بغداد / مؤيد الطيب

احد التفجيرات.. (أرشيف)

٢٦٤٥ في عام ٢٠١١، و ٣٦٠٥ في عام ٢٠١٠، و ٣٤٨١ في عام ٢٠٠٩، وأثبتت دراسات إن منذ ٢٠ آذار ٢٠٠٣ وحتى ١٩ آذار ٢٠٠٨ قد كان العدد ٩١٣٥٨، وإن في عام ٢٠٠٧ وحده قد أشارت الأرقام إلى ١٧٩٥٦، وهذه ليست مجرد أرقام مرت على ذاكرة العراقيين، بل إنها حصيلة للقتلى في الأعوام الماضية، قتل، تفجير، اختطاف، أعمال عنف طالت البيوت والشوارع والمقاهي والأسواق، وكل مرافق الحياة، أرقام ستبقى في مخيلة الجميع وهم ينتظرون العدد القادم والإحصائية التي ستشير إلى قتلى ٢٠١٢، وبين كل هذا الموت يتردد دائماً "من خلال بعض وسائل الإعلام فقط"، أخبار عن إن الأمن سيستتب، وروح المواطن ستُصان، والإرهاب سيُدحر، لكن يأس المواطن يتكرر مع تكرار الأرقام التي يراها جثث لأصدقائه وأخوته المتناثرين كل يوم بلعبة إرهابية سياسية لا تنتهي.

المشكلة أكبر حين نعرف إن "عدم استتباب الأمن مقصود"، وصفقات الأسلحة بكل ما تحمله من فساد مالي، تمرر بدون علم المجلس النواب!، فما حال المواطن؟.

فقد أكد عضو لجنة الأمن والدفاع النائب شوان محمد طه إن "هناك مشكلة كبيرة في تسمية الوزارات الأمنية والقادة الأمنيين بالوكالة، من قائد فرقة فما فوق، وقد وصلت لنا بعض الأسماء وليس كلها وبدون بيان رأي من هيئة المساءلة والعدالة، ودون التشخيص، ودون ذكر أمر إداري أو ذكر تعيينه في آخر منصب، فبناءً على ذلك تم رد هذه الأسماء للقائد العام للقوات المسلحة نوري المالكي ومجلس الوزراء، لكي يعطينا تفاصيل أدق حول تلك الأسماء، ونحن نفضل أن يكون إكمال كافة أمور قادة الفرق في سلة واحدة".

وأضاف طه في تصريح لـ"المدى" إن "لا وجود لشك في وطنية ومهنية القادة الأمنيين لكن المشكلة ليست في القادة، ولو كانت فيهم فنحن قادرون على تغييرهم في أي لحظة، لكن المشكلة في الرؤية الحكومية لاستتباب الأمن فهي رؤية وإستراتيجية خاطئة، فمن يتحمل المسؤولية هو مركز القرار الأمني المتمثلة بالقائد العام للقوات المسلحة وخلية الأزمة، والذين يخططون لإستراتيجية الأمن والدفاع، لذلك نرى إن الخطط المتخذة هي تقليدية للغاية، والمجاميع المسلحة يستخدمون أحدث الطرق والتقنيات".

وأوضح طه أن "المنظومة الأمنية غير قادرة على التصدي للمجاميع الإرهابية أو تجفيف منابع الإرهاب، لذلك على الحكومة وتحديداً المسؤولين على الملف الأمني تغيير كل الخطط الامنية، وكيف بالإمكان أن يستتب الامن في ظل وجود أكثر من سبعة ملايين مواطن تحت خط الفقر، وكيف بإمكان القادة الأمنيين السيطرة على زمام الامور في ظل أكثر من ثلاثة ملايين من الأيتام والأرامل، فهناك عملية إفقار للمواطن رغم إن العراق بلد غني، فعملية تفقير المواطن مع ازدياد الخروقات الامنية يدل على أن عدم استتباب الأمن مقصود، فنحن لدينا أفراد في الجيش أعدادهم كبيرة ووصلت حد الترهل، ويوجد أيضاً تقنيات والمعدات والقادة، وأكاديمية وتعاون مع دول متقدمة للتأهيل والتدريب، فلماذا الوضع الأمني يتجه بهذا الاتجاه السلبي".

وأشار طه إلى إن "لجنة الأمن والدفاع وأي لجنة أخرى في مجلس النواب غير مطلعة على إبرام أي صفقة من صفقات الأسلحة، ومن الناحية الدستورية فأن أي صفقة تبرم بين العراق والدول الأخرى فعلى الحكومة أن يقدم لنا هذه الاتفاقية لكي نطلع ونوافق، فمثلاً اتفاقية الإطار الاستراتيجي بين حكومة الولايات المتحدة الأمريكية والحكومة العراقية، وصفقة الأسلحة وطائرات الـ أف ١٦ لحد هذه اللحظة واللجنة غير مطلعة عليها، فكيف لدولة متقدمة وتمارس عملية ديمقراطية وتبرم صفقة كبيرة للأسلحة دون مرورها بمجلس النواب".